تجارب دولية في حوكمة الشركـــات

International experiences in corporate governance

ط.د / سمية بن عمورة[1] د/ باديس بوغرة

جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة 02 جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل

soumia.benamoura@yahoo.fr badis_ecodoc@yahoo.fr

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات ودورها في تحقيق التنمية، مع عرض أهم تجارب الدول الغربية والعربية فيها، فتمحورت إشكاليتنا بـ "ما هي أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال حوكمة الشركات؟"، وتوصلنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الدولة السباقة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات نتيجة الانهيارات المتتالية لشركاتها، بالإضافة إلى تجربة المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا، حيث حققت نتائج إيجابية وهامة، ما دفع بالعديد من الدول العربية، مثل الأردن والجزائر ومصر إلى تبني نماذج لحوكمة شركاتها، كانت نتائجها محدودة مقارنة بالدول المتقدمة، وبحاجة للاهتمام والتطوير.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات؛ الإفصاح والشفافية؛ المساءلة.

Résumé:

Cette recherche vise à identifier les aspects les plus importants relative à la gouvernance d'entreprise et à son rôle dans la réalisation du développement, ainsi que les expériences les plus importantes des pays occidentaux et arabes. Notre problématique portée sur les expériences internationales les plus importantes dans le domaine de la gouvernance des entreprises

Nous avons conclu que les États-Unis d'Amérique été la première de la mise en œuvre des principes de la gouvernance des entreprises suite à l'effondrement successif de leurs sociétés. Ainsi que l'expérience du Royaume-Uni, de la France et de la Russie, où ils ont obtenu des résultats positifs et importants, et ce qui a poussé de nombreux pays arabes, tels que la Jordanie, l'Algérie et l'Égypte, à adopter des modèles de la gouvernance des entreprise, mais les résultats ont été limités par rapport de ceux de Les pays développé et ont besoin d'attention et de développement

Mots-clés: la gouvernance des entreprises, divulgation et transparence, Responsabilité.

1 _ المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: soumia.benamoura@yahoo.fr

مقدمة

في ظل التقدم والتطور التكنولوجي والمالي والمحاسبي الهائل والمتسارع، أصبح تطبيق مبادئ وتوصيات حوكمة الشركات من المواضيع المعاصرة التي تحوز على اهتمام العديد من اقتصاديات دول العالم في الوقت الحاضر وذلك منذ منتصف عقد التسعينات، وذلك لما تحدثه التطورات من العديد من الأزمات والانهيارات المالية والاقتصادية، حيث تثبت هذه الأخيرة وجود سلوكيات خاطئة في الإدارة والتشريعات المنظمة لها، ونقص في الرقابة والإفصاح والشفافية عن المعلومات المالية.

وفي ظل هذه الظروف والتطورات المتسارعة خصوصا ظهور العولمة المالية وما نتج عنها من انعكاسات سلبية على الآداء المالي و الإداري للشركات ومصالح المساهمين، وتعرضها أيضا للمخاطر المالية والتشغيلية، وما ننجم عنها من انخفاض الثقة، أصبح التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات أمرا ضروريا ولابد منه في كافة الدول الغربية والعربية باعتباره أسلوبا عمليا في غاية الأهمية يؤدي إلى التسيير السليم للشركات وحسن إدارتها، يجنبها العديد من حالات التعثر المالي أو انتقال مخاطر الأزمات المالية لها، كما يجنبها مختلف أوجه الفساد المالي والإداري.

إشكالية البحث

على ضوء ما تقدم نطرح اشكاليتنا على النحو التالي:

"ما هي أهم التجارب الدولية الرائدة في مجال حوكمة الشركات؟"

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث من أهمية حوكمة الشركات ودرها الفاعل في الحد من المشاكل المالية لدى الشركات وفسادها الإداري، وما ينتج عنه من رفع لكفاءتها وتوفير الثقة واستقطاب المستثمرين، وما يحققه أيضا من آثار إيجابية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على أهم الجوانب والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، ودرها في الحد من الفساد المالي والإداري، وما يعزز ذلك من جودة أداء الشركات، كما يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على أهم المبادرات التي قامت بها عدة دول بشأن تعزيز حوكمة شركاتها.

منهج الدراسة

نعتمد من خلال هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي عند عرض وتحليل التشريعات المختلفة لدى العديد من البلدان الغربية والعربية من أجل حوكمة شركاتها، ووصف كيفية تطبيقها. بالإضافة إلى توضيح دورها الهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

محاور الدراسة

وللإجابة عن إشكالية البحث وتحقيق أهدافه قمنا بتقسيم بحثنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

المحور الثاني: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية؛

المحور الثالث: تجارب بعض الدول الغربية والعربية في حوكمة الشركات.

المحور الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

يعتبر مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة في مجال الإدارة، وللإلمام به أكثر سنتطرق في العناصر الموالية إلى كل من نشأته وعوامل ظهوره بالإضافة إلى عرض بعض الجوانب النظرية التي يعتني بها هذا المفهوم، ومن أهمها معايير حوكمة الشركات لدى المؤسسات الدولية.

أولا: نشأة ومفهوم حوكمة الشركات

كان لمفهوم حوكمة الشركات عدة مراحل وأسباب ساهمت في ظهوره، وتمثل الأزمات والمشاكل المالية إحدى أهم هذه الأسباب، في إطار سعي الدول نحو تطبيق مبادئ العولمة والعولمة المالية، ويمكن توضيحها كما يلي:

1- نشأة وتطور حوكمة الشركات وعوامل الاهتمام بها: تعود جذور حوكمة الشركات إلى Berle & Means، الذين يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة، وذلك عام 1932، وتأتي آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي من الممكن حدوثها بين مالكي ومديري الشركة من جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر الشركة[1]، ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين JENSES & Meckling اللذان اهتما بمفهوم حوكمة الشركات ودورها في الحد من المشاكل التي يسببها الفصل بين الملكية والإدارة التي مثلتها بنظرية الوكالة ، فقدما سنة 1976 تعريفا لهذه النظرية: "هي علاقة بموجبها يلجأ الشخص الرئيسي "صاحب رأس المال" لخدمات شخص آخر "العامل" لكي يقوم عوضا عنه ببعض المهام، وهذه المهمة تستوجب نيابته عن السلطة"[2].

وتتم الإشارة إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة، وفي هذا السياق يؤكد Minow & Mouks سنة 2001 عن إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات[3]، ويتعاظم الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة على المستوى العالمي لتزايد استخدامه من طرف البلدان النامية والمتقدمة نظرا للحاجة المتزايدة إلى الحوكمة في العديد من المؤسسات والشركات، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية ومتطلبات العولمة الاقتصادية والمالية، ويمكن إيجاز أهم العوامل التي دفعت بالاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01): العوامل الدافعة لزيادة الاهتمام بحوكمة الشركات

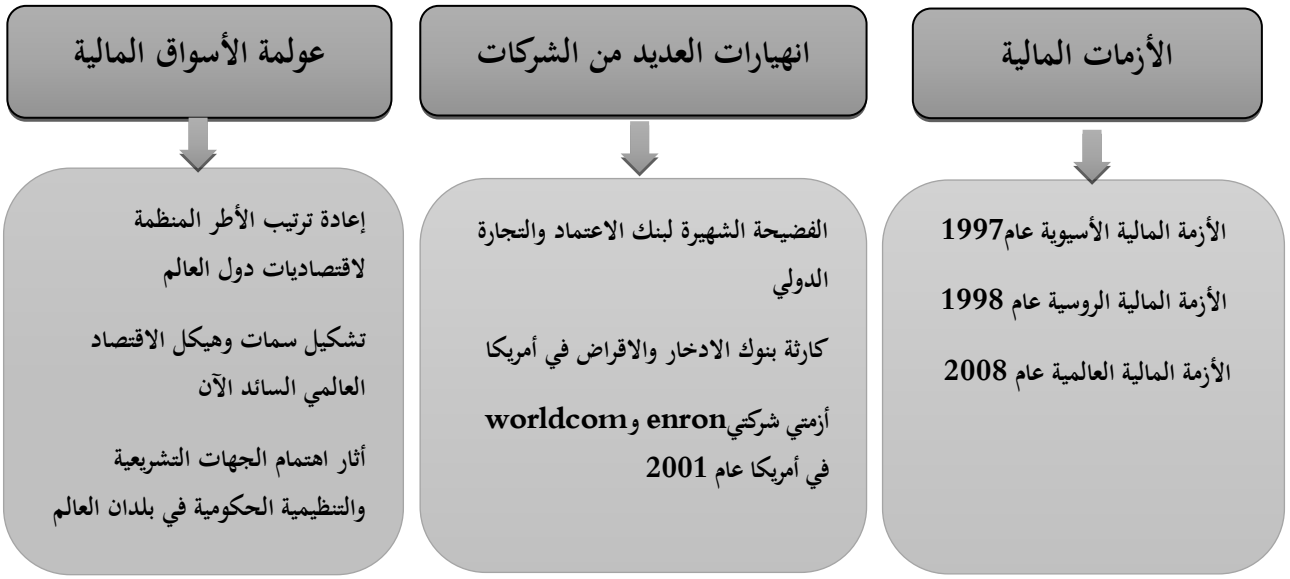

المصدر: حسين بن الطاهر، محمد بوطلاعة: "**دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**" مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" المنظم في جامعة بسكرة الجزائر، يومي 06، 07 ماي 2012، ص: 06.

2- مفهوم حوكمة الشركات: يمكن تلخيص مفهوم لحوكمة الشركات من خلال عرض موجز لتعريف وأهداف ومبادئ حوكمة الشركات لدى مختلف الهيئات الدولية، بالإضافة إلى التعرف على المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات.

أ- التعريف: تعددت تعاريف حوكمة الشركات بتعدد وجهات النظر التي تبناها كل من الباحثين أو المنظمات المالية الدولية، وأهم هذه التعاريف هي:

- "الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة، وبمعنى آخر؛ فإن الحوكمة تعني النظام أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية[4]".

"حوكمة الشركات هي العملية والقواعد التي تدار بموجبها الشركة نيابة عن المساهمين، ومجلس الإدارة مسؤول بشكل أساسي عن تطبيقها في الشركة والحفاظ عليها[5]".

حسب ما تنص عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD**: "تتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد أهداف الشركة، كما يتم تحديد وسائل تحقيقها ومراقبة الأداء[6]".

وتعرف مؤسسات التمويل الدولية **IFC** حوكمة الشركات: "بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[7]".

ب- أهداف حوكمة الشركات: يمكن إيجاز أهم أهداف حكمة الشركات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أهداف حوكمة الشركات

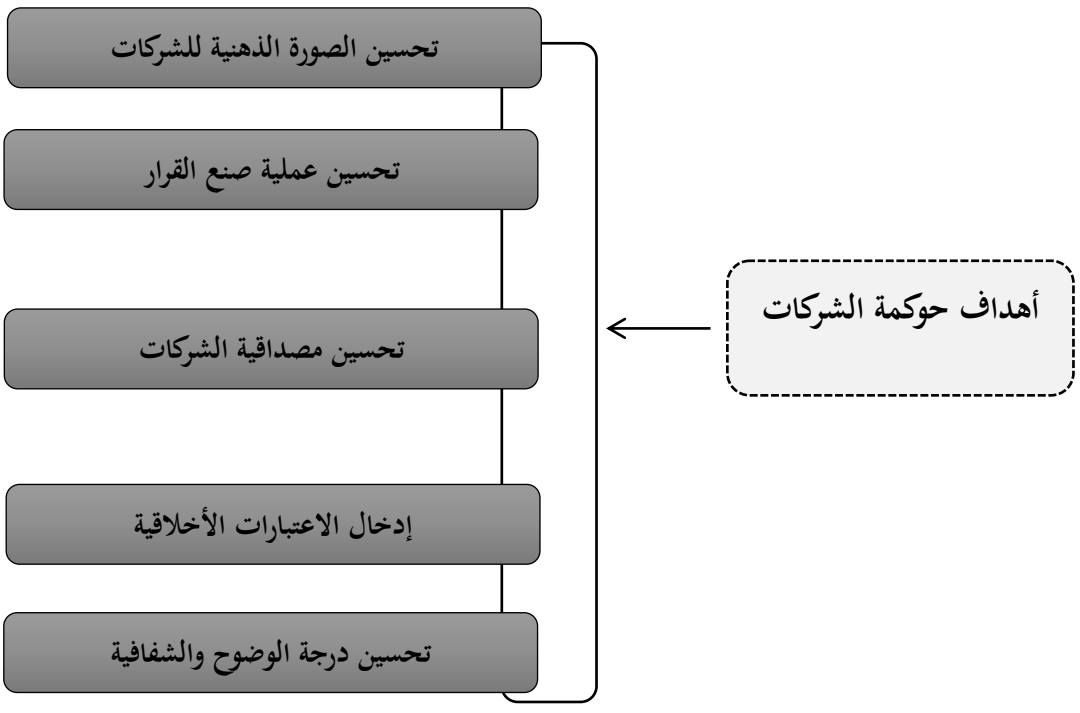

المصدر: زين الدين بروش، جابر دهيمي: "**دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" المنظم في جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 06، 07 ماي 2012، ص: 06.

ويتضح أن حوكمة الشركات تسعى لتحقيق الشفافية ومنح حق المساءلة ومحاربة الفساد بكل صوره، من خلال تحسين مصداقية آداء الشركات ضمن عملياتها وصنع القرار فيها، كل ذلك بما يطور من أدائها وتحقيق إمكانية رفع تنافسيتها فيما يخص السلع والخدمات التي تتعامل بها الشركة.

ثانيا: معايير ومحددات حوكمة الشركات

تختلف معايير حوكمة الشركات باختلاف الهيئات الدولية وتعاريفها، كما أن لها محددات داخلية وخارجية، يمكن إيجازها في العناصر التالية:

1- معايير(مبادئ) حوكمة الشركات: قامت العديد من المؤسسات والهيئات الدولية بوضع مبادئ محددة تعتبر بمثابة قواعد هامة لتطبيق الحوكمة والحصول على أحسن النتائج، وتعتبر من أهم المبادئ التي صدرت عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD[8]، حيث وضعت سنة 1999 خمسة مبادئ لحوكمة الشركات وتم تعديلها ومراجعتها في سنة 2004 لتشمل آخر مستجدات الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة وتتمثل في ما يلي[9]:

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات**: وذلك بتعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها بشكل متناسق مع أحكام القانون، مع صياغة واضحة لتقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- **حفظ حقوق جميع المساهمين**: من نقل لملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة، الحصول على عائد في الأرباح وحق المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة...الخ.
- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين**: كالتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية للشركة، بالإضافة إلى تمكينهم من الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة...الخ.
- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة**: بضرورة احترام حقوقهم القانونية، وضرورة تلقي التعويضات عن أي انتهاك لحقوقهم (ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء).
- **الإفصاح والشفافية**: وذلك يكون من خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة وتثمين دور مراقب الحسابات، وكذا الإفصاح عن كل المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون تأخير.
- **مسؤوليات مجلس الإدارة**: وتشمل هيكلية مجلس الإدارة، وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية، وإشرافه على الإدارة التنفيذية.

وبالإضافة إلى المبادئ الستة التي وضعتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD، قام كل من بنك التسويات الدولية BIS ممثلا بلجنة بازل ومؤسسة التمويل الدولية IFC بوضع جملة من المبادئ يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): معايير حوكمة الشركات لدى مؤسسة التمويل الدولية ولجنة الرقابة المصرفية

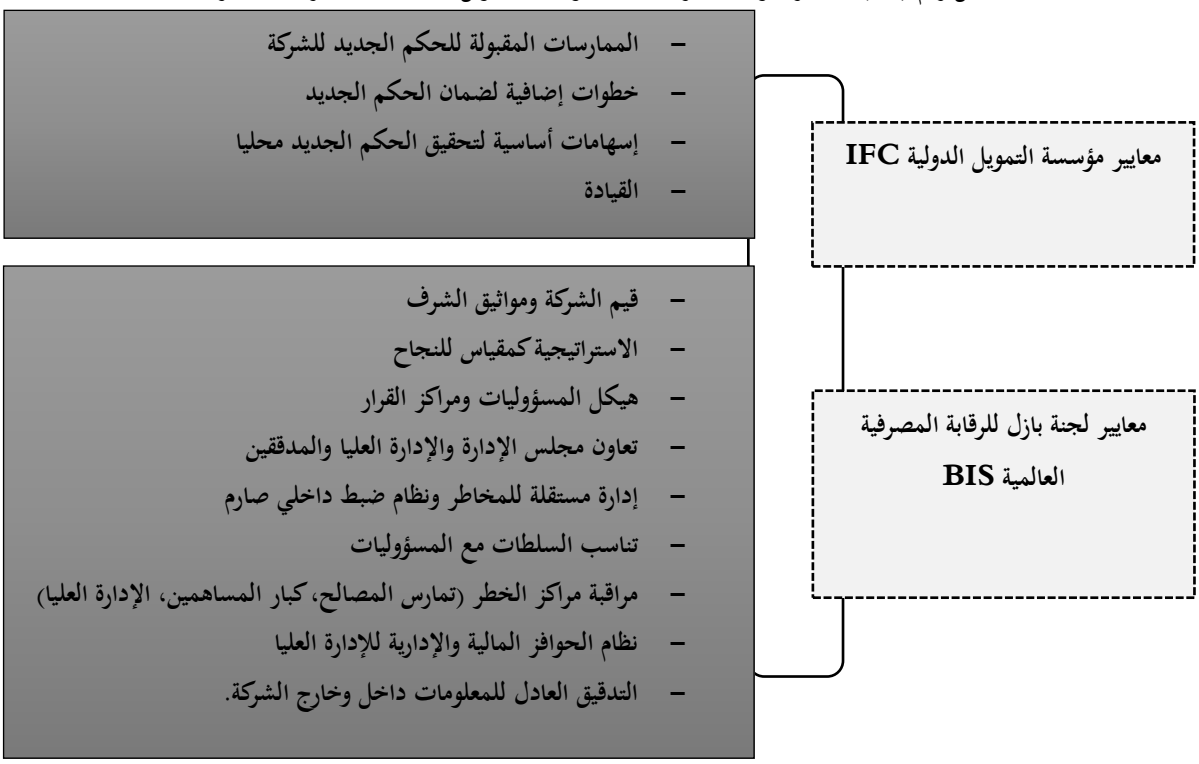

المصدر: عبد السلام ابراهيم، فاضل عباس كريم: "حوكمة **الشركات ضرورة استراتيجية لمنظمات الألفية الجديدة: دراسة تحليلية في عدة منظمات صناعية خدمات التأمين العامة**"، المجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 10، 2008، ص 165.

2- محددات حوكمة الشركات: تعمل حوكمة الشركات من خلال محددات أساسية داخلية وخارجية تتمثل فيما يلي[10]:

- **المحددات الداخلية**: تشير إلى القواعد التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وتتكون هذه المحددات داخل الشركات نفسها، وتشمل آلية توزيع السلطات داخلها ومجموعة القواعد والأسس المنظمة لكيفية اتخاذ القرارات الأساسية في الشركة، والعلاقة الهيكلية بين الجمعية العمومية لها ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ووضع الآلية المناسبة لهذه العلاقة مما يحقق بين مصالح الأطراف الثلاث.
- **المحددات الخارجية**: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يتكون من القوانين العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي عموما، والمناخ العام للاستثمار في الدولة، وكفاءة القطاع المالي (بنوك وشركات التامين والأسواق المالية)، ذات الأثر على التمويل، مستوى التنافس في الأسواق، عناصر الإنتاج والسلع والخدمات اللازمة لممارسة الشركة نشاطها، كفاءة الأجهزة الرقابية.

هـ- أطراف عملية حوكمة الشركات: في إطار التطبيق السليم لحوكمة الشركات توجد 03 أطراف رئيسية تؤثر وتتأثر بهذه العملية، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح والفشل في تطبيق قواعدها وهي كما يلي[11]:

- **النظام العام**: وهو مجموع الضوابط والأحكام والقوانين الراسخة في أعماق المجتمع ومنظماته.
- **الدولة**: من خلال سلطاتها الثلاث: السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

- **الأفراد العاملين والمتعاملين:** هم أصحاب الاهتمام والعلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمنظمة وهم: المساهمين ومجلس الإدارة (رئيس مجلس الإدارة وأعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين)، الإدارة وأصحاب المصالح (مثل الدائنين والموردين والعمال).

المحور الثاني: دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يحقق الالتزام الجيد بمبادئ وتوصيات حوكمة الشركات (التنظيمية والاجتماعية والمحاسبية) أداءً جيدا لمختلف المؤسسات والوحدات الاقتصادية المختلفة، بما ينعكس إيجابا على النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان الملتزمة بها، ويمكن إبراز الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية[12]:

- زيادة الحصول على التمويل الخارجي من قبل المؤسسات يؤدي إلى استثمار أكبر ومعدلات نمو أعلى مع خلق المزيد من الوظائف؛ من خلال ضمان قدر ملائم من الأمان والطمأنينة لدى المستثمرين وحملة الأسهم، لتحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، كما أن توفر الثقة والأمان يؤدي إلى استقطاب رؤوس أموال استثمارية محلية وأجنبية ضخمة تجعلها الشركات قادرة على تحسين وضعيتها التنافسية، من خلال تعظيم قيمتها السوقية، ما يعزز من فرص التوسع والنمو والقدرة على تحقيق الكفاءة والتنمية المطلوبة.
- إن الحصول على تكلفة رأس مال منخفضة وما يرتبط بها من تقييم أعلى للمؤسسات يجعل الاستثمار فيها أكثر جاذبية للمستثمرين، وبالتالي تحقيق معدلات نمو أكبر وزيادة التوظيف؛
- يؤدي الالتزام بتوصيات حوكمة الشركات إلى أداء عملياتي أفضل من خلال التخصيص الأفضل للموارد والإدارة الأفضل، مما يفضي إلى خلق الثروة؛
- يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى تقليص مخاطر الأزمات المالية وهو أثر ذات أهمية بالغة، بما يجنب من الوقوع في الخسائر المالية الضخمة ذات الانعكاسات السلبية على الاقتصاد والمجتمع؛
- علاقات أفضل مع كل الأطراف المعنية، مما يساعد على تحسين العلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل، وتحسين مجالات أخرى مثل حماية البيئة.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن حوكمة الشركات تعمل على رفع مواردها المالية وترشيد استغلالها بشكل أكثر كفاءة وفعالية، ويجنبها الوقوع في خسائر مالية نتيجة الأزمات بل وتصبح أكثر تنافسية بما يساعدها على استقطاب أكبر للمستثمرين الذين يسعون إلى تعظيم أرباحهم، وهذا يجعلها قادرة على خلق فرص توظيف جديدة، مما يؤدي إلى خلق الثروة وتحقيق النمو.

وترتبط حوكمة الشركات بمختلف الشركات الاقتصادية أو المملوكة للقطاع العام والخاص التي يرتبط إنتاجها بسلع وخدمات معينة، يكون لها أثر على رفاهية المجتمع، وهناك قول شائع "أنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل، إذا فسدت فإن تأثيرها يمتد ليضر أعداد كبيرة من فئات الاقتصاد والمجتمع[13]"، وبهذا القول نستنتج أن أداء الشركات يؤثر على دخول الأفراد ومدخراتهم وتوسيع قدراتهم في سبيل توظيف أموالهم أو الحصول عليها بفرص متكافئة، ومن جهة أخرى يؤثر على مستويات الحياة المعيشية لهم.

ومفهوم الحوكمة في معناه الواسع لا يضم فقط الشركات بل يمتد ليشمل المؤسسات العاملة في المجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص و التي يؤثر نشاطها على الأفراد والمجتمع، لذا فإن الإطار الأشمل لمفهوم الحوكمة Governance يكون مرتبطاً ليس فقط بالنواحي القانونية والمالية والمحاسبية بالشركات، ولكنه يرتبط أيضاً ارتباطاً وثيقاً بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويمكن القول إنه إذا صلحت الشركة كنواة صلح الاقتصاد ككل، وإذا فسدت فإن تأثيرها من الممكن أن يمتد ليضر عدد كبير من فئات الاقتصاد

والمجتمع، حيث أن الشركات تؤثر وتتأثر بالحياة العامة، بحيث يؤثر أداؤها على الوظائف والدخول ومستويات المعيشة، وغيرها من الأمور المرتبطة بحياة الأفراد والمؤسسات بالمجتمع، وبالتالي يجب ان تكون الشركات مساءلة عن التزامها فى الإطار الأشمل وذلك تحقيقاً لرفاهية وتقدم المجتمع[14].

المحور الثالث: عرض بعض التجارب الدولية في حوكمة الشركات

هناك تباين كبير في نماذج حوكمة الشركات بين بلدان العالم المتقدمة والنامية، حيث بذلت عدة دول جهودها من أجل إرساء قواعد الحوكمة بشركاتها، وتمثلت هذه الجهود في إعداد التقارير وتوصيات خاصة بها من أجل تفادي المشاكل المالية.

أولا: تجارب دول غربية في حوكمة الشركات

سنحاول فيما يلي إظهار بعض تجارب الدول الغربية الرائدة والغنية في هذا المجال، مثل تجربة المملكة المتحدة، تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، التجربة الفرنسية، التجربة الروسية، فقد ساهمت حوكمة الشركات بها في تحقيق قدرا هاما من الكفاءة والفعالية.

1- تجربة المملكة المتحدة: أدت المشاكل المالية المترتبة عن قيام بعض الشركاء بإخفاء معلومات مالية وتقارير مالية في بداية التسعينات إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية (F.R.C) وجهات محاسبية أخرى بدراسة الكيفية التي تبعث الثقة من جديد، فكانت البداية بإجراء حوار جدي مفتوح حول حوكمة الشركات، وقد أسفر عن صدور تقرير كادبوري (cadburyreport) الذي تم نشره سنة 1992، واعتبر فيما بعد أساسا للمعايير الموحدة لحوكمة الشركات، يضم 19 بندا تركز على مجلس الإدارة والإفصاح وتحديد المسؤوليات، وفي أكتوبر سنة 1993 أصدر تقرير روتمان (Rutteman) الذي يوصي الشركات المقيدة بالبورصة أن تكون ضمن تقريرها جزءا يتعلق بالرقابة الداخلية للشركة بهدف الحفاظ على أصولها.

وفي سنة 1995 أصدر تقرير قرين بوري (Greenbury) الذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي تمنح لأعضاء مجلس الإدارة، وفي سنة 1998 ظهر الكود الموحد (combinedcode) وهو يشمل جميع التوصيات في التقارير السابقة، ثم صدور تقرير Turnbull سنة 1999 الخاص بإلزام إدارة الشركات بالإفصاح عن تقويم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيماتها[15]، وقد تم إجراء بعض التعديلات عليه في أكتوبر سنة 2005 من قبل مجلس التقارير المالية من أجل الاهتمام بدور مجلس الإدارة واللجان التابعة له خاصة لجنة المراجعة، حيث صدر في سنة 2003 تقرير Higgs الذي يؤكد على ذلك، وأدت هذه الجهود المبذولة في المملكة المتحدة إلى إصدار قانون الحوكمة من قبل مجلس التقارير المالية (F.R.C) الذي يهدف إلى وضع أسس لمراقبة ومساءلة مجلس الإدارة ولجانه التابعة له، ويتم مراجعة هذا القانون كل سنتين للنظر في مدى تلاؤمه مع التغيرات التي تطرأ على بيئة الأعمال في المملكة المتحدة، ويعتبر تطبيق متطلباته إلزامي على كل الشركات المدرجة في بورصة لندن للأوراق المالية[16].

2- التجربة الأمريكية: يظهر الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بمجرد قيام صندوق المعاشات العامة (Cal PERS) في الولايات المتحدة الأمريكية (الذي له أهمية كبيرة في حماية حقوق المساهمين)، بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية لكيفية تطبيق حوكمة الشركات وأهمها تشكيل مجلس الإدارة واستقلالية أعضاءه واللجان المنبثقة عنه، ومعايير تقييم أداء مجلس الإدارة.

وفي سنة 1987 تم إصدار تقرير Treadwy من قبل اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية ويتضمن هذا التقرير العديد من التوصيات المتعلقة بما يمنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك بتقوية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات.

وفي سنة 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك (NYSE) والمنظمة الوطنية لتجار الأوراق المالية NASD تقريرهما المعروف باسم Blue RibbonRepport، حيث تضمن عدة توصيات تتعلق بالشروط الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة، ومسؤوليات اللجنة المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

وفي سنة 2002 ونظرا لانهيار العديد من الشركات الأمريكية، تم إصدار قانون ساربنساوكسلي(Sarbanes-Oxley Act) الذي يؤكد على الحوكمة وأهميتها في تعزيز الشفافية والمساءلة[17].

3- التجربة الفرنسية: نشأ مفهوم حوكمة الشركات في فرنسا من التقارير المنشورة خلال الفترة 1995-2003، واستمدت هذه التقارير نصوصها وقوانينها من القوانين الدولية، مثل قانون كادبوري cadbury سنة 1992، وقانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 1999، حيث اعتبرت تقاريرها إرشادية وليست إلزامية، ويمكن تلخيص أهم تلك التقارير فيما يلي[18]:

- **تقرير فينو الأول ViénotI سنة 1995**: بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور هذا التقرير تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص AFPE والمجلس الوطني لأصحاب الأعمال للفرنسيين ONPE، ويسمى بـ "مجلس الإدارة للشركات المدرجة بالبورصة"، وقسم هذا التقرير إلى 03 أقسام، وأهم ما تضمنته هذه الأقسام هي مهام وتعيين مجلس الإدارة ومكوناته ووظائفه.
- **تقرير ماريني "Marini"**: ويتمحور حول إمكانية الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ووضع حدود لفرص تجديد الوكالة لدى المديرين، وإعطاء أهمية أكبر للدور الذي تلعبه لجان مجلس الإدارة.
- **تقرير فينو الثاني Viénot II سنة 1999**: بإشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص AFPE وحركة المؤسسات الفرنسية MEDF ومن أهم أفكاره التي تضمنتها أقسامه ما يلي:

القسم الأول: الفصل بين وظائف الرئيس والمدير العام: ويتضمن الإفصاح عن المكافآت المديرين بالشركات المدرجة، الإفصاح عن خطط الاكتتاب وشراء الأسهم فيها.

القسم الثاني: ويتمحور حول المديرين ونشاطات مجلس الإدارة، ونشاطات لجان المجلس، والإفصاح عن المعلومات المالية، كما يتناول توصيات واقتراحات على الجمعية العامة للمساهمين حول إمكانية زيادة رأس المال في فترة الاكتتاب العام، بالإضافة إلى التزام الشركات بالتوصيات تقارير فينو الأول والثاني.

تقرير بوتون Bouton سنة 2002: وجاء بعد سلسلة الانهيارات الكبرى للشركات الأمريكية ويضم ثلاثة أقسام، تضمن معايير تحسين ممارسات الحكومة فيما يتعلق بدور مجلس الإدارة وأهمية الإداريين المستقلين، واستقلالية محافظي الحسابات، وضرورة تضمن التقارير السنوية كل الإجراءات الداخلية المتعلقة بتحديد والرقابة على الالتزامات خارج الميزانية وكل ما يتعلق بالإفصاح عن المعلومة المالية.

تقرير الأمن المالي سنة 2003:بعد سلسلة الانهيارات المالية في كبرى الشركات الأمريكية والأوربية، ظهرت أزمة عدم الثقة في جودة المعلومة المحاسبية والمالية الموجهة لخدمة المستثمرين، وتتمحور أهم نصوصه حول كيفية إعداد تقارير الرقابة الداخلية ومتضمناتها واهتمامها بالمعلومة المالية والشفافية والإفصاح عنها لتفادي التلاعب المحاسبي.

4- التجربة الروسية: تكشف تقارير الحوكمة الروسية السنوية والربع سنوية عن المزيد من التفاصيل عن الأداء المالي وغير المالي للشركات، رغم ما يتطلبها الأداء غير المالي من شمولية قيام عدد من الشركات الروسية الكبرى بإصدار تقاريرها وفق معايير المحاسبة الدولية IAS، والمبادئ المحاسبية المقبولة ذات القبول العام GAAP، ومما هو جدير بالذكر أن معهد قانون حوكمة الشركات أعطى الشركات الروسية درجات عالية لممارسات الشفافية والإفصاح المطبق فيها، وكذلك أحدثت الشركات الروسية تقدما ملحوظا في مجال إعداد وعقد الوثائق الداخلية للشركة، حيث ينص قانون الشركات الروسية على أن تتضمن لوائح كل شركة مساهمة وضع أنظمة أساسية للاجتماعات العامة للمساهمين، مجلس الإدارة، لجان متخصصة مثل: لجنة المراجعة وخدمة الرقابة المالية وخدمة المراجعة الداخلية[19].

ثانيا: تجارب الدول العربية لحوكمة الشركات

سنحاول فيما يلي إظهار بعض تجارب الدول العربية بهذا المجال، مثل التجربة الأردنية، التجربة المصرية، التجربة الجزائرية

1- التجربة الأردنية: أصبحت أهمية حوكمة الشركات تتغلغل بشكل ملحوظ وكبير في أسلوب ونمط إدارة الشركات، وقد لوحظ دورها في العقد الأخر من القرن العشرين في ظل العولمة وانفتاح الأسواق، وضرورة تفدي الأزمات المالية والاقتصادية الناتجة عن سوء الممارسات. ومن الملاحظ معاناة العديد من بلدان الوطن العربي من عواقب هذه الممارسات وهذا ما أكدته العديد من الفضائح والأزمات التي أصابت البلدان العربية مثل مصر والأردن، وألحقت أضرار بالغة بالمساهمين والدائنين والموردين وأصحاب المصالح عموما[20].

ويتواجد مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في الأردن في العديد من القوانين ومن أهمها قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته، وقانون الوراق المالية رقم 67، وقانون البنوك رقم 28 لسنة 2000، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003، وغيرها من القزانين والأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سوآءا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وقد أشار قانون الشركات الأردني المعدل رقم 30 لسنة 30 لسنة 2018 والذي حل محل قانون الشركات المؤقت المعدل رقم 74 سنة 2002 وفي المادة 151، وتشير اهم التشريعات في ما يلي [21]:

- تلتزم شركات المساهمة العامة بتطبيق قواعد الحوكمة الصادرة عن الوزير بناء على تنصيب المراقب.
- تنظم الامور المالية والادارية والمحاسبية للشركة المساهمة العامة بموجب أنظمة خاصة يعدها مجلس إدارة الشركة، ويحدد فيه بصورة مفصلة واجبات المجلس وصلاحياته ومسؤولياته وعلاقته بالإدارة التنفيذية، ويبين اللجان الواجب تأليفها وبما يتماشى ودليل قواعد حوكمة الشركات المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة.
- ترسل نسخة من الأنظمة الداخلية للمراقب وللوزير بناء على تنصيب المراقب ادخال أي تعديل يراه ضروريا عليها، وبما يحقق مصلحة الشركة والمساهمين فيها.
- لا تكون الأنظمة الداخلية الخاصة نافذة ما لم يوافق عليها الوزير خلال 30 يوما من تاريخ تقديمها للمراقب، وفي حال عدم الرد من قبل الوزير أو المراقب تعتبر هذه الأنظمة سارية المفعول ولمجلس الإدارة مباشرة العمل.

2- التجربة المصرية: تشير الدراسات إلى أنه في سنة 2001 تم الانتهاء من إعداد أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر، قام به البنك العالمي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية وأشار التقرير في مجمله إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في مصر متواجد في نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية وتعديلاتها من أهمها قانون رأس المال 1992/95، قانون الشركات 1981/153، قانون الاستثمار 1997/8، قانون قطاع الأعمال العام 1991/203، قانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي 2000/93 وغيرها، ومن أهم الممارسات الايجابية لهذه القوانين في مصر أنها تكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم ويحمي حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال، كما أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتوافق مع المعايير الدولية[22].

3- التجربة الجزائرية: قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بالسعي نحو اكتشاف الطرق التي تشجع تطبيق الحوكمة الجيدة في بيئة الأعمال بغية جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل تعمل بالتعاون مع المنتدى العالمي للعولمة (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية من أجل وضع دليل للحوكمة الجزائرية، وتم في 11 مارس 2009 إصدار "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر" ولنشر الوعي بفوائد ومزايا الحوكمة قامت مجموعة من عمل الحوكمة الجزائرية باطلاق مركز "حوكمة الجزائر" في أكتوبر 2010 ، ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات على الالتزام ببنود الدليل الخاص بها واعتماد أفضل ممارسات الحوكمة الدولية، ويعتبر هذا المنبر كدعامة لتطبيق الحوكمة وتحسين الممارسات المالية والمحاسبية، وقامت الجزائر بإصدار نظام مالي محاسبي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) الذي بدأ بتطبيقه سنة 2010[23].

الخاتمة

تعتبر حوكمة الشركات في الوقت الراهن ضرورة لابد من الالتزام بمبادئها، وذلك لما تفرضه الأزمات المالية ومخاطر الإفلاس والتعثر المالي بالإضافة إلى مخاطر السمعة وانخفاض ثقة المتعاملين فيها والآثار السلبية على أصحاب المصالح والمساهمين، وهو ما أثبتته فعلا الانهيارات المالية للشركات الأمريكية.

وعليه، أصبح لابد من التقيد بمبادئها التي تعددت بتعدد الهيئات الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي، منظمة التمويل الدولية،...الخ، وذلك من أجل تفاديها للمشاكل المالية من جهة وتعظيم قيمتها الاقتصادية وقيمة أسهمها من جهة أخرى، من خلال نزاهة الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية التي تضمن كل من التعاملات والمعلومات بكل شفافية ومصداقية وتعزز الثقة فيها من خلال ممارساتها الإدارية الرشيدة، كما تجذب استثمارات ضخمة فتقوي بذلك تنافسية الشركة وترفع من أدائها الاقتصادي والمالي بما يرفع من النمو الاقتصادي للبلد ويحقق الرفاهية للمجتمع.

وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة السباقتين إلى حوكمة الشركات من خلال تجاربهم الرائدة في سن القوانين والتنظيمات والإرشادات في العديد من المواضيع الإدارية التي تحكم العلاقات وتحدد الصلاحيات في الشركة، بالإضافة إلى تجربة روسيا وفرنسا، وقد استفادت من هذه التجارب العديد من الدول العربية نظرا للآثار الايجابية لها على هذه الدول، حيث حدت من تفاقم المشاكل المالية والإدارية بها، وساهم في رفع آداء الشركات بها، بالإضافة إلى إعادة بعث الثقة والمصداقية في عملياتها وقرارتها، ومحاربة أوجه الفاسد فيها، بالشكل الذي مكنها من تحقيق مساهمة إيجابية لاقتصاداتها، هذا ما حفز العديد من الدول العربية إلى الخوض في هذا المجال مثل: الأردن، مصر، والجزائر، غير أن النتائج التي تحققها حوكمة الشركة في هذه البلدان محدودة جدا مقارنة بالبلدان المتقدمة، تبعا بمحدودية فعالية القوانين والتشريعات المتعلقة بحوكمة الشركات في هذه البلدان، وما يتطلبه من قواعد صارمة في تطبيقها والتقيد بها، وفي هذا الصدد كان لا بد لنا من طرح التوصيات التالية:

- تكريس الجهود والعمل على تبني مبادئ حوكمة شركات سليمة، وإلزام الشركات بالإفصاح والشفافية عن كافة المعلومات المتعلقة بآدئها بشكل دوري، بالإضافة إلى إخضاعها إلى المساءلة؛

الهوامش والإحالات:

[1] عمار بن عيشي: "**تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد بشركات المساهمة العامة الجزائرية-دراسة حالة ولاية بسكرة-الجزائر**-"، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر -الوادي- الجزائر، 2017، ص: 257.

[2] زين الدين بروش، جابر دهيمي: "**دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" المنظم في جامعة بسكرة الجزائر، يومي 06، 07 ماي 2012، ص: 04.

[3] عمار بلعادي: "**حوكمة الشركات ومتطلبات كفاءة الأسواق المالية العربية**"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد20، جوان 2017، ص: 312.

[4] محمد خميسي بن رجم، سعاد صلاح: "**دور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 02، جوان 2015، ص: 74.

[5] CORPORAT governance definition, InvestingAnswers, https://investinganswers.com/financial-dictionary/businesses-corporations/corporate-governance-5242 ; (29/12/2018)

[6] Definition of corporate governance, Applied corporate governance, (people planet profit), https://www.applied-corporate-governance.com/definition-of-corporate-governance/ ,(25/12/2018)

[7] ميادة بلعايش: "**العوامل المساهمة في التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03، ديسمبر 2012، ص: 105.

[8] Principles of corporate Governance G20 ,OECDReport to G20 finance Ministers and centralBank governors, September 2015, https://www.oecd.org/daf/ca/Corporate-Governance-Principles-ENG.pdf, (04/01/2019).

[9] ميادة بلعياش، مرجع سابق، ص ص 107، 108.

[10] عمار بلعادي، مرجع سابق، ص 317، 318.

[11] ميلود تومي، صورية كحول: "**نظام المعلومات المحاسبية كأداة لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والإداري**"، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري" المنظم في جامعة بسكرة الجزائر، يومي 06، 07 ماي 2012، ص ص: 05، 06.

[12] حوكمة الشركات العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التنمية، مركز المشروعات الدولية الخاصة والوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية، ص: 23 https://www.cipearabia.org/files/pdf/Corporate_Governance/Corporate_Governance_The_Intersection_of_Public_and_Private_Reform_.pdf, (04/01/2019)

[13] مناور حداد: "**دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جامعة قسنطينة، الجزائر، جوان 2012، ص: 175.

[14] عمر مشهور حديثة الجازي، حوكمة الشركات في الأردن، ص: 04. http://www.jcdr.com/pdf/hawkamat_alsherkat.pdf (15/11/2019)

[15] محمد طلحة: "**دور مبادئ حوكمة الشركات في مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر–دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات العمومية**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018/2017، ص : 44، 45.

[16] حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد: "**تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص: 93.

[17] المرجع نفسه، ص: 93.

[18] أنظر كلا من:

- عثمان عثمانية: "**حوكمة الشركات بالمؤسسة الجزائرية في ضوء التجارب الأمريكية والأوروبية– دراسة حالة شركة NCA رويبة**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 2018/2017، ص ص: 85-89.
- أمين مخفي، أمينة فداوي: "**تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة**"، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول: "آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة"، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر2013، ص: 210.

[19] شرف الدين أمين بن عواق: "**تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري –تجارب دولية–**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 03، جوان 2015، ص: 150.

[20] خليل الرفاعي وأكرم يوسف النجداوي: "**تقييم مدى التزام البنوك الاسلامية الأردنية بمبادئ حوكمة الشركات**"، جامعة قاصدي مصباح ورقلة، الجزائر، ص: 764.

https://manifest.univ-ouargla.dz/index.php/archives/facult%C3%A9-des-sciences-economiques,-des-sciences-commerciales-et-des-sciences-de-gestion-fsescsg/203-la-r%C3%A9alit%C3%A9-de-la-gouvernance-d-entreprise-dans-l-environnement-des-affaires-dans-les-d%C3%A9veloppements-alg%C3%A9riens-dans-le-cadre-du-cours.html (15/11/2019)

[21] خالد الطراونة: "**حوكمة الشركات في الأردن**"، غرفة تجارة عمان، الأردن، ص: 05.

http://www.ammanchamber.org.jo/UploadedFiles/201881695933.pdf (15/11/2019)

[22] عثمان عثمانية، مرجع سابق، ص ص: 52، 53.

[23] حكيمة بوسلمة، نجوى عبد الصمد، مرجع سابق، ص: 97.